شـركـة زهـرة الـواحـة للتجـارة
Zahrat Al Waha for Trading Company

اجتماع الجمعية العامة

شـركـة زهـرة الـواحـة للتجـارة
Zahrat Al Waha for Trading Company

بند رقم 2

KPMG Professional Services Company
Roshn Front, Airport Road
P.O. Box 92876
Riyadh 11663
Kingdom of Saudi Arabia
Commercial Registration No 1010425494

Headquarters in Riyadh

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية مساهمة مهنية
واجهة روشن، طريق المطار
صندوق بريد ٩٢٨٧٦
الرياض ١١٦٦٣
المملكة العربية السعودية
سجل تجاري رقم ١٠١٠٤٢٥٤٩٤

المركز الرئيسي في الرياض

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة زهرة الواحة للتجارة (شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة زهرة الواحة للتجارة ("الشركة")، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، بما في ذلك المعلومات ذات الأهمية النسبية عن السياسات المحاسبية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

وفي رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا هذا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، المعتمدة في المملكة العربية السعودية، حسب ما ينطبق منه على مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام. وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي اعتبرناها، بحسب حكمنا المهني، الأكثر أهمية عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ولا نبدي رأياً منفصلاً في تلك الأمور.

2026 KPMG Professional Services Company, a professional closed joint stock company registered in the Kingdom of Saudi Arabia with a paid-up capital of SAR110,000,000 and a non-partner member firm of the KPMG global organization of independent member firms affiliated with KPMG International Limited, a private English company limited by guarantee.

٢٠٢٦ شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية مساهمة مهنية، شركة مساهمة مهنية مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية، رأس مالها(١١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مدفوع بالكامل، وهي عضو غير شريك في الشبكة العالمية لشركات كي بي إم جي المستقلة والتابعة لـ كي بي إم جي العالمية المحدودة، شركة انجليزية خاصة محدودة بالضمان. جميع الحقوق محفوظة.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (يتبع)

إلى مساهمي شركة زهرة الواحة للتجارة (شركة مساهمة سعودية)

الاعتراف بالإيرادات	
يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٥) من القوائم المالية المتعلق بالسياسة المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالإيرادات، وإلى الإيضاح (٢٧) من القوائم المالية المتعلق بالإفصاحات ذات الصلة.	
أمر المراجعة الرئيسي	**كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا**
خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، اعترفت الشركة بإجمالي إيرادات قدرها ٤٧٥,٣ مليون (﷼). ناتجة عن بيع منتجات، وتم الاعتراف بها عند انتقال السيطرة إلى العملاء، وذلك وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) الإيرادات من العقود مع العملاء. يتم الاعتراف بالإيراد في نقطة زمنية معينة عند الوفاء بالالتزام بالعقد الناتج عن بيع المنتجات بعد انتقال السيطرة إلى العملاء. يُعتبر الاعتراف بالإيرادات من الأمور الرئيسية في المراجعة نظرًا لأهميته بالنسبة للقوائم المالية، وللتعقيد المرتبط بتحديد توقيت الاعتراف بالإيرادات بناءً على انتقال السيطرة، مع وجود مخاطر للتعرض لتحريف جوهري نتيجة احتمالية الاحتيال. وتنشأ المخاطر من إمكانية الاعتراف غير المناسب بالإيرادات، بما في ذلك الاعتراف المبكر، أو تسجيل إيرادات وهمية، أو التطبيق غير الصحيح لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥). كما يُعد هذا المجال من مخاطر الاحتيال المفترضة وفقًا لمعايير المراجعة، مما يستلزم مستوى أعلى من التدقيق والفحص من قبل المراجع.	تشـــتمل إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها، من بين أمور أخرى على ما يلي: • تقييم مدى التزام الشركة بالسياسات المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات وبمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) الإيرادات من العقود مع العملاء، ومدى ملاءمتها لطبيعة نموذج أعمالها. • الاستفسار من الإدارة والمكلفين بالحوكمة بشأن مدى وعيهم بمخاطر الاحتيال، ووجود أي حالات احتيال فعلية أو مشتبه بها، ووجهات نظرهم حول الضغوط أو الحوافز التي قد تؤدي إلى الاعتراف غير المناسب بالإيرادات. • الحصول على فهم للرقابة الداخلية الرئيسية المتعلقة بتسجيل الإيرادات وتقييم تصميمها وفعالية تشغيلها. • فحص عينة من عقود العملاء والاتفاقيات الداعمة لها. • اختيار عينات من معاملات الإيرادات خلال السنة للتحقق من أن الإيرادات تم الاعتراف بها فقط عند انتقال السيطرة إلى العملاء، وذلك من خلال فحص الأدلة المؤيدة مثل الفواتير، ومستندات الاستلام. • فحص عينة من معاملات الإيرادات في بداية و نهاية سنة القطع للتأكد من الاعتراف بها في السنة المالية الصحيحة. • إجراء مطابقة بين الإيرادات المسجلة والمتحصلات النقدية لتقييم الاكتمال وتحديد أي معاملات غير عادية أو غير مطابقة. • تقييم مدى كفاية واكتمال الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات في القوائم المالية للتأكد من الالتزام بمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥).

تقرير مراجع الحسابات المستقل (يتبع)

إلى مساهمي شركة زهرة الواحة للتجارة (شركة مساهمة سعودية)

انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية	
يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٥) من القوائم المالية المتعلق بالسياسة المحاسبية الخاصة بانخفاض قيمة الأصول المالية، وإلى الإيضاح (٢٥-٢) من القوائم المالية المتعلق بالإفصاحات ذات الصلة	
أمر المراجعة الرئيسي	**كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغت الذمم المدينة التجارية ١٩٠,٦ مليون(﷼) ، وبلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة ٣١,٤ مليون (﷼). تطبق الشركة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (٩) الأدوات المالية لمعالجة انخفاض قيمة الأصول المالية باستخدام النهج المبسط. ينطوي تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على حكم من الإدارة بصورة كبيرة، بما في ذلك النظر في الخبرة التاريخية للتحصيل، والتوقعات الاقتصادية المستقبلية، والتقييم المحدد لحسابات الذمم المدينة المتأخرة. من المتوقع أن يكون لهذه التقديرات والافتراضات تأثير جوهري على القوائم المالية. وقد تم اعتبار هذا الموضوع ذا أهمية نظرًا لحجم أرصدة الذمم المدينة ودرجة الموضوعية في افتراضات وتقديرات الإدارة.	تشتمل إجراءات مراجعتنا التي قمنا بها، من بين أمور أخرى على ما يلي: • تقييم مدى معقولية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لدى الإدارة. • تقييم تصميم وتنفيذ الضوابط المتعلقة بتقييم مخاطر الائتمان وتقدير انخفاض القيمة. • فحص تقرير أعمار الذمم المدينة لتحديد الأرصدة المتأخرة وتقييم كفاية مخصص انخفاض القيمة. • فحص تحديد الإدارة للذمم المدينة المتعثرة والتي تعاني بشكل فردي من الانخفاض في القيمة. • إستشارة خبير الخسائر الائتمانية المتوقعة الداخلي لتقييم إطار عمل النموذج والافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة، ولتقييم مدى معقولية التقديرات المطبقة في تحديد خسائر الانخفاض في القيمة. • اختبار عينات للتحقق من اكتمال ودقة وصحة البيانات المستخدمة في حسابات انخفاض القيمة من خلال مراجعة المستندات الداعمة. • تقييم كفاية الإفصاحات في القوائم المالية المتعلقة بالذمم المدينة التجارية ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.

أمر آخر

إن القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م قد تم فحصها من قبل مراجع حسابات آخر، والذي أبدى رأيًا غير معدَّل بشأن هذه القوائم بتاريخ ١٩ رمضان ١٤٤٦هـ (١٩ مارس ٢٠٢٥م).

تقرير مراجع الحسابات المستقل (يتبع)

إلى مساهمي شركة زهرة الواحة للتجارة (شركة مساهمة سعودية)

المعلومات الأخرى

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقريرنا عنها، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاح لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ولن نُبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وبخصوص مراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المشار إليها أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية، أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

عند قراءتنا للتقرير السنوي، عندما يكون متاحاً لنا، إذا تبين لنا وجود تحريف جوهري فيه، فإنه يتعين علينا إبلاغ الأمر للمكلفين بالحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والأحكام المعمول بها في نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية، وعن الإفصاح، بحسب ما هو مناسب، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن "التأكيد المعقول" هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن أي تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. وعلينا أيضاً:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز إجراءات الرقابة الداخلية.

تقرير مراجع الحسابات المستقل (يتبع)

إلى مساهمي شركة زهرة الواحة للتجارة (شركة مساهمة سعودية)

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (يتبع)

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالشركة.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية كأساس في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذا علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً بشأن قدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، فإنه يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فإنه يتعين علينا تعديل رأينا. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً بصورة عادلة.

لقد أبلغنا المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال المراجعة **لشركة زهرة الواحة للتجارة.**

كما زودنا المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلالية، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد نعتقد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلالنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات والإجراءات الوقائية، إذا تطلب ذلك.

ومن ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي اعتبرناها الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، والتي تُعَد أمور المراجعة الرئيسية. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي أن لا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

شركة كي بي إم جي للاستشارات المهنية

د. عبدالله حمد الفوزان
رقم الترخيص ٣٤٨

الرياض في ٨ مارس ٢٠٢٦م

الموافق: ١٩ رمضان ١٤٤٧ هـ